الاطفال بأجور متدنية جدا مقابل ساعات عمل طويلة نسبيا .غالبية الاطفال لا يحصلون على إجازات اسبوعية وسنوية ومرضية مدفوعة الأجر . كما أن الإجازات الأسبوعية والسنوية والمرضية تعطى لهم بدون اجر .نسبة لا باس بها من الأطفال العاملين تعلموا التدخين أثناء العمل. ونسبة منهم يعانون من التوتر أو القلق او الاكتئاب والمشاكل النفسية بسبب العمل . ادوار الجهات الرسمية ذات الصلة
سجلت الدراسة الدور غير الكافي لوزارات الشؤون الاجتماعية والتعليم والعمل كقلة عدد مفتشي العمل. وضعف مراكز التدريب المهني

ب. عمالة الأطفال في الضفة الغربية

نستطيع القول ان نتائج الدراسة اظهرت تشابها كبيرا في عمل الاطفال بين غزة والضفة الغربية مع وجود بعض الفوارق في المهن وخاصة المهن المستحدثة في قطاع غزة التي جاءت نتيجة للحصار والعدوان المستمر على القطاع كالأنفاق وجمع الخصمة وهدم المباني والعمل بالنفايات

توصيات :

توصلت الدراسة الى عدد من الاجراءات والسياسات لمكافحة عمالة الأطفال والتي تتطلب تضافر جهود الجهات الرسمية الحكومية كوزارات العمل والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية وجهود المؤسسات الحقوقية ونقابات العمال وأهمها التحديث القانوني لمنع تشغيل الأطفال دون سن ال 15 سنة . وحماية أسر الأطفال الفقيرة من خلال شبكة أمان اجتماعي وقانون للحماية من البطالة والفقر . وتفعيل دور وزارة العمل في مجال التفتيش في أماكن العمل والتدريب المهني وتفعيل دور وزارة التربية والتعليم في التعليم المهني ومحاربة التسرب من المدارس والتطوير الكمي والنوعي للمدارس المهنية وخلق بيئة مدرسية صديقة جاذبة للتلاميذ ..

انتشار الفقر على نطاق واسع في فلسطين: أكثر من ربع السكان يعانون من الفقر ؟

يستند تعريف الفقر في فلسطين الى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997 . وضم التعريف ملامح مطلقة ونسبية تستند الى ميزانية الاحتياجات الأساسية لأسرة مرجعية تتألف من 6 أفراد (بالغين اثنين وأربعة أطفال) . لكن منذ العام 2010 اعتمد الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الأسرة المكونة من 5 أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال) كأسرة نموذجية في المجتمع الفلسطيني . وقد تم اعداد خطي للفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسر وهما :

1.خط الفقر المدقع أو الشديد ويعكس ميزانية المأكل والملبس والمسكن .
2.خط الفقر(الوطني). ويعكس ميزانية الاحتياجات الأساسية للأسرة الى جانب احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية ومستلزمات المنزل .

تشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الى ان معدل الفقر بين السكان وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية بلغ 25.8% في العام 2011 . توزع بنسبة 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة . كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع يتوزعون بنسبة 7.8% في الضفة الغربية و 21.1% في قطاع غزة . وبلغ خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد 2293 شيكل وخط الفقر المدقع 1832شيكل .

نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط استهلاك الأسرة الشهري في فلسطين 2010-2011

	الفقر				الفقر المدقع			
	2010		2011		2010		2011	
	النسبة	المساهمة	النسبة	المساهمة	النسبة	المساهمة	النسبة	المساهمة
فلسطين	25.7	100	25.8	100	14.1	100	12.9	100
الضفة الغربية	18.3	44.6	17.8	42.7	8.8	38.8	7.8	37.5
قطاع غزة	38.0	55.4	38.8	57.3	23.0	61.2	21.1	62.5

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني . أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين . تموز 2013 . رام الله – فلسطين .

أكثر من خمس العاملين بأجر فقراء !

بلغت نسبة الفقر بين المستخدمين بأجر في عام 2011 حوالي 22% توزعت بنسبة 16% في الضفة الغربية و 35 % في قطاع غزة !

سياسات مقترحة لمحاربة الفقر
1. تعميم شبكة أمان اجتماعي تشمل المهمشين والمستبعدين من سوق العمل خاصة من حيث توفير التأمين الصحي والاعانات الاجتماعية للأسر الفقيرة .
2. تحسين شروط سوق العمل من حيث الأجور وربطها بجدول غلاء المعيشة والتامينات الاجتماعية للعاملين .

طبعت هذه النشرة بالتعاون والشراكة مع مؤسسة فريدرش ايبرت شتفتن – المانيا FES وهي غير مسؤولة عن محتويات النشرة التي هي من مسؤولية مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

صدرت هذه النشرة عن مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين DWRC
المقر الرئيس: رام الله- شارع الإرسال. حي المصايف ص.ب 876
تلفون :2964998/ 2964997/ 2952718/ 0097-2-22952608 فاكس: 0097-2-22952985
البريد الالكتروني: info@dwrc.org
صفحة الانترنت : http://www.dwrc.org

فرع غزة – شارع الشهداء عمارة حسنية . ص . ب 5251
هاتف: 2849014-08 / فاكس: 2849010-08 / بريد الكتروني: dwrc.org

DWRC مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

النشرة العمالية

في القضايا الاقتصادية والاجتماعية

نشرة اقتصادية اجتماعية ربع سنوية تصدر عن مركز الديمقراطية وحقوق العاملين وتهدف الى تعريف العاملين بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

حسب ما أظهرته نتائج مسح القوى العاملة (دورة كانون الثاني – آذار . 2013) . العدد الثاني 2013

انتهاكات قانون الحد الأدنى للأجور

30.1% من العاملين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية و71.8% في قطاع غزة تقل أجورهم عن أجر الحد الأدنى استلاب ملايين الشواقل من العمال بسبب عدم التزام القطاع الخاص بقانون الحد الأدنى للاجور ؟!
بعملية حسابية بسيطة فأن الخسارة النقدية المباشرة للعمال بأجر بسبب عدم التزام القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة بالحد الأدنى للأجور تقدر بأكثر من 64 مليون شيكل شهريا وأكثر من 192 مليون شيكل في الربع الأول من عام 2013 كما هو مبين في التقدير التالي :
معدل الأجر الشهري بالشيكل وعدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجرا شهريا أقل من 1450 شيكل (الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص في فلسطين) حسب المنطقة . كانون ثاني – آذار . 2013

	عدد المستخدمين باجر	معدل الأجر الشهري بالشيكل	الحد الأدنى للأجور بالشيكل	الفرق بين ا لأجر الفعلي	اجمالي الفاقد (الخسارة) بالشيكل
الضفة الغربية:	***58,600***	***1,064***	***1,450***	***386***	***22,619.600***
1. محافظات تشمال الضفة	31,300	1,062	1,450	388	12,144.400
2. محافظات وسط الضفة	9,400	1,113	1,450	337	3,167.800
3. محافظات جنوب الضفة	17,900	1,042	1,450	408	7,303.200
قطاع غزة	***63,100***	***791***	***1,450***	***659***	***41,582.900***
1. شمال قطاع غزة	36,000	818	1,450	632	22,752.000
2. وسط قطاع غزة	18,400	776	1,450	674	12,401.600
3. جنوب قطاع غزة	8,700	710	1,450	740	6,438.000
فلسطين	***121,700***	***922***	***1,450***	***528***	***64,257.600***

ملاحظات :
1. هناك اختلافات بسيطة في المجاميع على مستوى المناطق المختلفة .
2. لا يشمل العاملين من فلسطين في اسرائيل والمستوطنات والخارج .
3. تقديرات الخسائر النقدية المباشرة مشتقة من بيانات : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني . مسح القوى العاملة , دورة (كانون ثاني – آذار 2013).

الربع الأول 2013 . رام الله – فلسطين

الالتزام بتطبيق القانون واحترام الحقوق وعدم المس بها اوانتهاكها يتطلب فرض عقوبات رادعة بحق المخالفين ودون ذلك تظل مواد القانون حبرا على ورق.

اذن ان اقرار قانون الحد الأدنى للأجور شيء مهم . لكن الأهم هو التنفيذ

ان حوالي 26.7% فقط في فلسطين يعملون بموجب عقود عمل مكتوبة . و 20.2% يعملون بموجب اتفاقية شفوية و1% بموجب اتفاقية عمل جماعية

هذا يعني أن غالبية العمال بأجر في القطاع الخاص يفتقدون الى وثائق ومستندات ثبوتية في العمل مما يؤثر سلبا على حقوقهم المسلوبة اصلا ! أي ان نسبة متدنية من العمال بأجر في القطاع الخاص يحصلون على مساهمة في تمويل التقاعد / مكافأة نهاية الخدمة.

العمال في القطاع الخاص : حقوق كثيرة مفقودة !

العقود : الاجازات – مكافأة نهاية الخدمة - التقاعد

ان 78.7% من العمال بأجر في القطاع الخاص لا يحصلون على تقاعد /مكافأة نهاية الخدمة .
و77.8% لا يحصلون على اجازات سنوية مدفوعة . و77.4% لا يحصلون على اجازات مرضية مدفوعة
و 60.6% من النساء العاملات بأجر في القطاع الخاص لا يحصلن على اجازات أمومة مدفوعة
هذا الوضع يستدعي دورا كبيرا ونشطا يقع على عاتق وزارة العمل والحكومة. بتطبيق قانون العمل لإرجاع الحقوق العمالية الى أصحابها كما يستوجب الدور النشط لنقابات العمال من خلال النضال المطلبي المؤوب تطبيقا لقاعدة تقاسم الأعباء والمكاسب بين العمال وأرباب العمل واعطاء كل ذي حق حقه!

انتشار البطالة على نطاق واسع

معدلات بطالة مرتفعة بين الشباب وخريجي الجامعات والنساء تنذر بالخطر

حسب معيار منظمة العمل الدولية (ILO) وخلال الربع الأول 2013 بلغ معدل البطالة بين القوى العاملة 15سنة فأكثر في فلسطين 23.9% وهو ما يعادل

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني

حوالي 271 ألف عاطل عن العمل منهم 152 ألفا في الضفة الغربية و 119 ألف فرد في قطاع غزة
وبتحليل هذا المعدل حسب المنطقة والعمر والمستوى التعليمي والنوع الاجتماعي نجد أن هناك تفاوتا كبيرا في معدلات البطالة فهي في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية حيث بلغت 31% و20.3% في كل منهما على التوالي . كما انها بين النساء (35.3%) أعلى منها بين الرجال (21.2%) .

يلاحظ في قطاع غزة أن الفجوة أكثر اتساعا حيث بلغ معدل البطالة بين النساء (51.6%) مقابل (26.3%) بين الرجال !
ان البطالة في فلسطين وهي بطالة هيكلية بصفة رئيسية تعود أسبابها الى عوامل تتعلق بمخرجات التعليم العالي التي لا تتوائم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل الفلسطيني من المهارات والخبرات والمعارف وعوامل مرتبطة بالتشوهات والاختلالات الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني الى جانب تبعيته شبه المطلقة للاقتصاد الاسرائيلي

كيف نحارب البطالة ؟؟ تحليل خاص

د . ماجد صبيح

ان العمل على محاربة البطالة يتطلب أن يكون ضمن اطار استراتيجية عامة للتشغيل ومحاربة البطالة تتضمن أساليب واجراءات موجهة نحو موائمة البرامج والتخصصات الاكاديمية والمهنية بما يتناسب مع احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني والعمل على تخطيط وتنفيذ استثمارات بحجم كبير في القطاعات الانتاجية كثيفة العمالة اضافة الى تشجيع ودعم التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة بشروط اقراض ميسرة عن طريق صندوق التشغيل الفلسطيني والحماية الاجتماعية وصندوق الاستثمار الفلسطيني .
ان قصور دور القطاع الخاص عن الاستثمار في مشاريع انتاجية منتجة لفرص العمل والدخل يتطلب وجود دور انتاجي للقطاع العام وتقليص الدور الحالي المستند الى التوسع في التوظيف الحكومي في الوزارات والمؤسسات الحكومية كأسلوب لعلاج البطالة والاقتراض من البنوك التجارية المحلية لدفع الرواتب والاجور ! فالدور الانتاجي للقطاع العام لا يوفر فرص عمل فحسب . وانما ايرادات أيضا . تسهم في تغطية النفقات العامة وسد العجز في الموازنة العامة . كما أن الاهتمام بالتنمية البشرية وجودة التعليم الاكاديمي والمهني يزيد من قدرات الخريجين على اختراق سوق العمل وايجاد فرص العمل . لكن ان أي استراتيجية ناجحة للتشغيل ومحاربة البطالة ترتبط بالقدرة على التخطيط والتنمية الشاملة والتي بدورها تتحدد بمدى تحقيق السيادة الوطنية .

بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994 – عقبة أساسية في طريق تحرر ونمو الاقتصاد الفلسطيني

على الرغم من انه لا يوجد نص صريح في البروتوكول على طبيعة النظام التجاري الذي يربط بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 الا أن مراجعة دقيقة لنصوص البروتوكول الاقتصادي تشير الى انه من حيث الجوهر اتحاد جمركي ويعني بصفة رئيسية وجود تعريفة جمركية مشتركة أو موحدة بين أطراف الاتحاد تجاه الخارج او الدول الاخرى خارج الاتحاد . لكن في الحالة الفلسطينية – الاسرائيلية ان الاتحاد الجمركي هو في الحقيقة اتحاد من طرف واحد هو اسرائيل حيث أن التعريفة الجمركية الخارجية هي التعريفة الاسرائيلية ! وفيما يلي بعض النصوص الدالة على ذلك

بنود هامة من بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994

المادة (3):. تختص بضرائب الاستيراد . وتنص على أنه فيما عدى البضائع المدرجة في قوائم A1 , A2 , B فان المعدلات الاسرائيلية للجمارك وضريبة المشتريات والجبايات والرسوم والأعباء الأخرى السائدة في تاريخ توقيع البروتوكول والتعديلات التي تتم عليها من وقت لآخر ستستخدم كحد أدنى بالنسبة للسلطة الفلسطينية .
المادة (6) : تشتمل على الضرائب غير المباشرة على الانتاج المحلي . وتنص على أن الجانب الفلسطيني يلتزم بسياسة اسرائيل فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة . وبحيث تكون معدلات القيمة المضافة ضمن ولاية كل ادارة ضريبية متطابقة بشأن السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة مع السماح للسلطة الفلسطينية بتخفيضها بمقدار نقطتين مئويتين !
المادة (4) : تختص بالترتيبات النقدية وأبرزها :
1.انشاء سلطة نقد فلسطينية مع صلاحيات نقدية تشمل معظم الوظائف التقليدية للبنك المركزي باستثناء اصدار العملة والذي ترك لاتفاق لاحق بين الطرفين.
2.ان الشيكل الاسرائيلي سيكون أحد العملات القانونية المتداولة في فلسطين .
3.ان سلطة النقد الفلسطينية هي المسؤولة عن تحديد نسب السيولة للبنوك وبالعملات المختلفة فيما عدا الشيكل الاسرائيلي اذ يجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تحافظ على نسبة سيولة على مختلف أنواع الودائع بالشيكل الاسرائيلي في البنوك العاملة في فلسطين وليس أقل من 4% الى 8% وذلك حسب أنواع الودائع وسوف تستدعي التغيرات التي تتجاوز 1% في متطلبات السيولة بالشيكل (أو الودائع المرتبطة بالشيكل) في اسرائيل تغيرات مماثلة في المعدلات المذكورة آنفا .

ارتدادات بعض بنود اتفاقية باريس على الوضع الاقتصادي الفلسطيني

- لم تساعد معدلات الجمارك والضرائب على الانتاج المحلي والمستوردات الفلسطينية على دعم وحماية الانتاج المحلي ونموه ولم تساعد على تغيير هيكل الواردات وتقليص الاستيراد لتلبية الطلب المحلي وتخفيض درجة التبعية التجارية لاسرائيل التي ظلت تحتكر التجارة الخارجية الفلسطينية بحكم سيطرتها على الحدود والمعابر الخارجية . ان نحو 86% من اجمالي الصادرات عام 2011 تذهب الى اسرائيل أو من خلالها للخارج وحوالي 73% من اجمالي الواردات الفلسطينية تأتي من اسرائيل أو من خلالها . الميزان التجاري يعاني من عجز كبير ومتزايد بلغ نحو 5.3 مليار دولار أمريكي في عام 2012 . وتراجعت الصادرات السلعية كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي من 12.5% عام 2007 الى 7.8% عام 2010 . تدني معدل تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية حيث تراوحت ما بين 17% عام 2007 و15% عام 2010 . الصادرات السلعية لا زالت تتركز في عدد محدود من السلع وذات القيمة المضافة المنخفضة . حيث شكلت أبرز عشر سلع تم تصديرها إلى الخارج من فلسطين عام 2011 ما نسبته 43.5% من إجمالي السلع المصدرة البالغ عددها 1,241 سلعة. ويأتي في مقدمة السلع المصدرة أحجار البناء التي تمثل 12.6% من إجمالي الصادرات المرصودة. يليها السبائك بنسبة 7.8% والرخام بنسبة 4.5% ثم أكياس النايلون بنسبة 3.6% (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني . 2013 . أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012) . تعكس هذه المؤشرات تراجع طاقة التصدير وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على

تلبية الطلب المحلي من السلع خاصة الاستهلاكية وبالتالي الاعتماد على استيرادها من الخارج خاصة من اسرائيل مما يخفض القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني للأيدي العاملة .
• ان الالتزام بالمعدلات الاسرائيلية للجمارك والضرائب على المستوردات والانتاج المحلي الفلسطيني- ضريبة القيمة المضافة على المستوردات تحسب بعد اضافة العديد من الضرائب وعلى أساس قيمة البضاعة المستوردة بما فيها الرسوم الجمركية وضريبة الشراء وتكاليف الشحن والتامين – قد أدى الى ارتفاع تكاليف مدخلات الانتاج المستوردة وأسعار الانتاج المحلي وبالتالي اضعف من قدرته التنافسية في السوق المحلي والأسواق الخارجية وساعد على تثبيط نمو الصادرات واغراق السوق المحلية بالبضائع الرخيصة المستوردة لكن ذات الجودة المتدنية مما أدى الى اغلاق العديد من الصناعات الاستهلاكية خاصة صناعات الملابس والاحذية والأغذية وتحول اصحابها الى وكلاء ومستوردين من دول جنوب شرق آسيا لا سيما من الصين .
• ان تولى اسرائيل جباية العائدات الضريبية والجمركية على المستوردات الفلسطينية وتحويلها للسلطة الفلسطينية مقابل رسوم تحصيل 3% أدى الى جعل الموازنة العامة الفلسطينية رهينة بيد الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة والتي كثيرا ما تستخدمها كأداة ضغط مالية لتحقيق مآرب سياسية ! على سبيل المثال عام 2012 بلغت ايرادات المقاصة مع اسرائيل 1459 مليون دولار . وشكلت 70.3% من اجمالي الايرادات في ذلك العام (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني . أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012) . أما الايرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية) فشكلت حوالي ثلث اجمالي الايرادات العامة والبالغة 2.1 مليار دولار في ذلك العام . هذا يشير الى اعتماد الموازنة العامة الفلسطينية بصفة رئيسية على الضرائب والجمارك المفروضة على الواردات خاصة من اسرائيل .
• ان غياب العملة الوطنية وفرض عملات أجنبية في التداول قد حرم سلطة النقد الفلسطينية من استخدام عرض النقود وسعر الفائدة وادوات السياسة النقدية غير المباشرة للتأثير على الاستثمار والادخار ومحاربة الركود الاقتصادي والبطالة والتضخم وتحقيق التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية .
ان وجود العملات الأجنبية في التداول قد أخضع الاقتصاد الفلسطيني لسياسات أسعار الصرف الخارجية خاصة في اسرائيل مما يؤثر على معدلات التضخم وشروط التجارة الخارجية الفلسطينية فارتفاع أسعار صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية يزيد الاستيراد من اسرائيل . كما ان تدهور سعر صرف الشيكل كثيرا ما كان يؤدي الى تآكل أجور ومداخيل المواطنين الفلسطينيين . في الوقت الذي تتأثر فيه منظومة الأسعار في فلسطين بمنظومة الأسعار في اسرائيل مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة للتضخم المستورد من اسرائيل . بعبارة أخرى :
ان جهاز الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني كأداة لتخصيص وتوجيه الموارد محكوم لعوامل خارجية خاصة لقوى العرض والطلب والأسعار والسياسات السائدة في الاقتصاد الاسرائيلي . أي ان الاوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة لا تستجيب لشروط الاقتصاد الحر الذي اعتمده القانون الأساسي الفلسطيني (المادة 21) واستندت اليه خطط وبرامج التنمية للسلطة الفلسطينية .
زد على ذلك حالة التجزئة والانقسام الداخلي والتفكك الجغرافي التي أدت الى انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة . وسلخ القدس عن الضفة الغربية وتقسيم الأخيرة بموجب اتفاق طابا 1995 الى ثلاث مناطق جغرافية (أ . ب . ج). فالمنطقة (ج) أو (C) والتي تمثل أكثر من 60% من المساحة الكلية للضفة الغربية لا يوجد للسلطة الفلسطينية فيها صلاحيات مدنية أو أمنية . بالنتيجة لا يوجد سيادة وطنية كاملة على الأرض والموارد . ولا على المعابر والحدود الخارجية ولا على السياسات الاقتصادية .
هذا الوضع يعني غياب السوق الموحدة حيث توجد أسواق منفصلة منعزلة وغير مترابطة وبالتالي لاتتوافر حرية الحركة والانتقال الحر لعناصر الانتاج بين المناطق في ضوء اشارات السوق التي تتحدد وتتأثر بقوى العرض والطلب والأسعار في الخارج لا سيما في اسرائيل !

اصدارات حديثة لمركز الديمقراطية وحقوق العاملين

" خصائص وظروف العمل في منشآت الاقتصاد غير المنظم في الأراضي الفلسطينية"

أظهرت الدراسة التي قام بإعدادها د. ماجد صبيح . و أ. مأمون أبو عليا عدداً من النتائج حول السمات العامة للمنشآت غير المنظمة وأسباب عدم تسجيلها وخصائص العاملين فيها وظروف عملهم من حيث السلامة والصحة المهنية وساعات العمل والاجور والاجازات.الخ .وتم اقتراح عدد من التدخلات النشطة التي تساعد على اندماج الاقتصاد غير المنظم بالاقتصاد المنظم

"عمالة الأطفال في فلسطين"

أظهرت دراسة حول عمل الأطفال في فلسطين . أيار 2013 من اعداد المحامي كارم نشوان والتي لا زالت (قيد النشر) استشراء ظاهرة عمالة الاطفال بين الاطفال دون سن العمل القانوني . اي ما دون ال 15 سنة .

أ. عمالة الأطفال في قطاع غزة

أسباب توجه الأطفال للعمل في قطاع غزة

بسبب العنف الأسري ورغبة وضغط الأهل عليهم للمساهمة في زيادة دخل الأسرة بسبب الفقر والبطالة
بسبب تدني مستوى التحصيل الدراسي للأطفال انفسهم وعنف المدرسين ما ادى الى عدم الرغبة في استكمال دراستهم ورغبتهم في تعلم مهنة بسبب تقليد الأصدقاء وبهدف توفير احتياجاتهم الخاصة.

الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لأسر الأطفال العاملين:

غالبية آباء الأطفال عاطلين عن العمل. اضافة الى انخفاض مستوى دخل الأسرة الشهري للأطفال العاملين.
أن الغالبية العظمى من أباء وأمهات الأطفال العاملين لم يحصلوا على شهادات جامعية.
غالبية المهن التي يعمل بها الأطفال تنطوي على خطر واضح. وخاصة العمل في : الأنفاق- العتالة- البناء- هدم المنازل- صيد الأسماك- جمع النفايات الصلبة.
ان قلة فقط من الأطفال مؤمن عليهم ضد إصابات العمل .وقلة من الأطفال العمال يجرون الكشف الطبي الدوري .
عدم تقيد أصحاب العمل بمتطلبات الصحة والسلامة المهنية. نسبة من الأطفال يتعرضون للسب والشتم . والضرب من قبل أصحاب العمل . يعمل